



التيارات الفكرية واثرها في الادراك الاستراتيجي الأمريكي تجاه تركيا (دراسة تحليلية)

د. ربا صاحب عبد

كلية الاعلام - جامعة بغداد - العراق

الايمل: rubasaheb@comc.uobaghdad.edu.iq

المخلص

لقد ساهمت الانتقالات الفكرية المتعاقبة في تأطير المداخل النظرية التي تؤثر في صانع القرار لفهم التفاعلات التي تحدث في إطار العلاقات الدولية وأن هذه التيارات المختلفة هي ليست مناهج، أو مذاهب متصارعة ومتباعدة وإنما مناهج وأساليب وطرائق مختلفة في التفكير والتحليل وغالباً ما تحاول بعض الإدارات الأمريكية الاستعانة بها لفهم الأحداث الدولية، وفي أحيان أخرى تعمل على المزوجة ما بين هذه التيارات، لتوجيه التحرك الأمريكي بما ينسجم و مصالحها وحسب قناعات ومشارب الإدارة التي تتولى قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتأثرها بأي أنماط المناهج والأفكار على صعيد العلاقات الدولية.

ويتميز الادراك الاستراتيجي بأنه ادراك غير عادي لأنه يتصل بالتفكيرين الابداعي والاستراتيجي في عملية تعامله مع الموقف، كما انه يتصل بعملية صنع واتخاذ القرار في الدولة، وما تمثله هذه العملية من مهمة صعبة وشاقة فضلاً عما تحتاجه من وعي بالظروف المحيطة سواء لأجهزتها البيروقراطية او لمتخذي القرار.

الكلمات المفتاحية: الادراك، الواقعية، الليبرالية، المحافظون الجدد، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا.



Intellectual Currents and their Impact on the American Strategic awareness Towards Turkey (Analytical Study)

Dr. Ruba Sahib Abed

College of Information - University of Baghdad - Iraq

Email: rubasaheb@comc.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT

Successive intellectual transitions have contributed to framing the theoretical approaches that influence the decision-maker to understand the interactions that occur in the framework of international relations and that these different currents are not conflicting or divergent approaches or doctrines but rather different approaches, methods and methods in thinking and analysis and often some American administrations try to use them To understand international events, and at other times it works to pair these currents, to direct the American move in a way that is consistent with its interests and according to the convictions and approaches of the administration that is leading the United States of America and affected by any patterns of approaches and ideas in the field of international relations.

Strategic realization is distinguished as an extraordinary awareness because it relates to the creative and strategic thinking in its process of dealing with the situation, as it relates to the process of decision-making in the state, and the difficult and arduous task that this process represents as well as what it needs from awareness of the circumstances surrounding either its bureaucratic apparatus or the decision-makers.

Keywords: perception, realism, liberalism, neoconservatives, United States of America, Turkey.



المقدمة

إن الاستراتيجية أياً كان مستواها، لا تتبع من فراغ، بل هي تعبير واقعي- تطبيقي للأفكار التي تحدد التخطيط والأهداف والوسائل، أي أنها تنم عن تفكير بعيد المدى يتصف بالعلمية، ونابع من البيئة بكل ما تحملها هذه البيئة من تحديات وفرص ومتغيرات، وهذا ما يمكن إن نسميه بـ" التفكير الاستراتيجي"، والولايات المتحدة الأمريكية ما زالت القوة المهيمنة عالمياً، ولم تحقق هذه المكانة بالصدفة، وإنما نمت عن استراتيجية شاملة ذات أبعاد ومراحل ومرتكزات وأدوات وأهداف، كان شغلها الشاغل التوسع والسيطرة، وهو تحصيل حاصل لمستوى التفكير الاستراتيجي الأمريكي الذي اخذ يتطور مع الزمن ويتكيف مع البيئات المختلفة التي واجهتها. والهيمنة ما زالت غاية الاستراتيجية الأمريكية التي بقيت ومنذ مطلع القرن العشرين الشغل الشاغل للفكر الاستراتيجي الأمريكي الذي عبر عن مكوناته وأهداف مؤطريه عن طريق الطروحات الفكرية لأهم مفكريها ومبادئ رؤسائها، ومثلت أطراً عاماً لكل الطروحات والمبادئ حتى بدت كحلقات متصلة تراتبياً، وجميعها يتمحور باتجاه تفعيلها؛ كونها البوصلة التي تحدد مسار واتجاه الاستراتيجية الأمريكية.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في أنه يتناول لحظات تاريخية فارقة تمرُّ بها المجتمعات البشرية، والتي تسلط الضوء على بنية العقل السياسي الأمريكي وطريقة تكوينه الفكرية، وعمق تأثيرها الذي طال انساق النظام الدولي في بُنيته المادية والوظيفية، وتأثيرها فيه وفي رؤية قواه الفاعلة والعالم والتصورات الخاصة بالحياة والمصير الإنساني وأبعاد ذلك استراتيجياً على هذا النظام.

إشكالية البحث

ينركز البحث حول مشكلة أساسية وهي؛ مدى تغلغل التيارات الفكرية في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي ومن هنا يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للبحث كالاتي؛ كيف ستؤثر التيارات الفكرية على الإدراك الاستراتيجي الأمريكي؟. ومن خلال تلك الإشكالية برزت أسئلة فرعية منها: ما هي أبرز التيارات الفكرية؟، ما الذي يُغير أو يؤثر في الإدراك الاستراتيجي، هل التيارات الفكرية؟، أم الأزمات الدولية؟، وهل بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية من توظيف الدور التركي؟.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها؛ إنَّ التيارات الفكرية أحدث تغييرات في النظام الدولي، إلا أنها لن تكون تغييرات جذرية، ورغم صعوبة إعطاء احكام نهائية لمستقبل النظام الدولي. والتيارات الفكرية اثارها في الإدراك للولايات المتحدة الأمريكية ستكون مُترعبة عليه لامتلاكها مقومات القوة الرباعية الشاملة التي لا تحوزها أي قوى مُنافسة أخرى، رغم المسعى الصيني والاوربي والروسي لإعادة هيكليّة النظام الدولي، إلا أنَّ مسعاهم مُستبعد في المدى الاستراتيجي المنظور.

منهجية البحث

إنَّ الإجابة عن الأسئلة التي يتبناها البحث تحتاج إلى مناهج علمية لإثبات فرضيته، ولسبعة موضوع البحث وشموليته، اعتمدت الباحثة مناهج عديدة منها؛ المنهج الوصفي والمنهج التحليلي اللذان وفرا سبيلاً كبيراً لرصد التيارات الفكرية واثرها على الإدراك الاستراتيجي الأمريكي، ولما كان المنهج الاستقرائي يفيد الانطلاق من عموم الإدراك الاستراتيجي الأمريكي قيد البحث لتحليل أثاره وأهم تداعياته، والمنهج الاستشرافي الاحتمالي بهدف الوقوف على دراسة الفكر لأنه يشتمل على كل ما يتصل بالأفكار والنظريات ونتائجها الفكرية، وهو طريقة أكثر ابداعاً على تداعياته ومُتغيراته وأبعاده المُستقبلية، فقد تم الركون إلى هذه المناهج.

هيكلية البحث

انطلاقاً من إشكالية البحث وفرضيته، تم تقسيم هيكلية، فضلاً عن المُقدمة والخاتمة والاستنتاجات إلى ثلاثة محاور رئيسة، تناول المحور الأول **الانتقالات الفكرية للمثالية الليبرالية**، أما المحور الثاني **الاطر النظرية لأفكار وتوجهات التيار الواقعي**، بينما تعرض المحور الثالث التيارات الفكرية والإدراك الاستراتيجي الأمريكي لتركياب. وان التفكير بالطريقة التي تسعى فيها الدول للسيطرة على العالم أو لتحقيق التفوق أصبحت من اهم المداخل النظرية في الدراسات الدولية والاستراتيجية على حد سواء، إلا أنه يمكن تحديد ثلاث اتجاهات رئيسة



حاضرة بقوة في تأثيرها في صانع القرار السياسي ومن ثم، في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، وهذه التيارات هي:

المحور الاول: الانتقالات الفكرية للمثالية الليبرالية

في السياسة الدولية يبدأ التيار المثالي الليبرالي بفرضية وجود معيار أخلاقي يتعين على جميع الدول إتباعه وينبع المعيار من الفضيلة المفطور عليها الإنسان، مع التسليم بأن شخصية الدولة هي انعكاس للمواطنين فيها⁽¹⁾

والمثالية تسمى أحياناً (الطوباوية Utopianism) وأحياناً المذهب (الليبرالي Liberalism) مقارنة للعلاقات الدولية تشدد على أهمية القيم الأخلاقية والمعايير القانونية وانسجام المصالح، لتكون الموجه لرسم السياسة الخارجية بدلاً من اعتبارات المصلحة القومية⁽²⁾. ونجد أن المثالية من الناحية الفكرية ورثت التفاؤل الفكري الذي أتى به عصر التنوير في القرن الثامن عشر من جهة وليبرالية القرن التاسع عشر من جهة ثانية والمثالية في القرن العشرين متأثراً بأطروحات ويلسون من جهة ثالثة⁽³⁾. ويعود التيار المثالي الليبرالي الى جذور تاريخية عميقة في الدبلوماسية الأمريكية، فإنه يدعو الى التدخل الأمريكي المستمر في العالم من أجل تأمين انتشار الديمقراطية الليبرالية، لاعتقاد أتباعه أن السلام الدائم والاستقرار لن يتحققا في النظام العالمي إلا في ظل انتشار قيم الليبرالية⁽⁴⁾.

ويهدف التيار الليبرالي الى البحث في القيم والقواعد القانونية التي يؤدي الالتزام بها إلى استتباب السلم والأمن الدوليين، وإبعاد شبح الحرب ويعمل هذا التيار إلى إيجاد قناعة راسخة عند الشعوب بدور الأخلاق في بناء العلاقات الدولية، وإن غياب القواعد الأخلاقية المشتركة بين الشعوب هو المسؤول بنحو كبير عن اندلاع أعمال العنف والنزاعات⁽⁵⁾، ويشير أحد منظري الاتجاه الليبرالي في فرنسا (ريمون آرون) إن الحرية السياسية هي التي تضمن للمواطن حق المشاركة في الشؤون العامة، والتي تشعره بأنه يمارس تأثيراً على الأمة والجماعة، عن طريق ممثليه الذين ينتخبهم وربما عن طريق آرائه أيضاً، وإن منطق الليبرالية يؤدي بنا الى الديمقراطية بواسطة مبدأ المساواة أمام القانون، ولكن الديمقراطية لكي تكون فعلية وحقيقية، تتطلب احترام الحريات الشخصية، أي حرية التعبير والمناقشة وحرية تشكيل الروابط والجمعيات⁽⁶⁾. ومن اهم الرؤى التي قدمها التيار الليبرالي هي رؤية لأبرز الطروحات التي تحلل حركة السياسة الدولية وهي :

أولاً : نظرية السلام الليبرالي (liberal peace theory) :

وتطرح فرضية ان الدول الديمقراطية لا تنشأ بينها حروب، وقد تبناها الرئيس الأمريكي السابق (وودرو ويلسون) مع بداية القرن العشرين، والذي تلقى دعم داخلي للسلام والرقابة المجتمعية على أعمال الحكومة والتمثيل غير المتحيز لمصالح خاصة والذي يدفع الى تلافي اندلاع النزاع⁽⁷⁾ استند هذا الطرح الى فكرة (إيمانويل كانط) (مشروع السلام) التي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب الى الحروب، وهنا يوضح كل من (مايكل دويل) و (بروس راست) إن انتشار الديمقراطية وترسيخها على مستوى الدول، وأيضاً على مستوى بنية النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية وتكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية، وإن السياسات الديمقراطية تتجاذب نحو الوسط، ونحو مفهوم عقلاني للمصلحة، ومن جانب آخر يمكن الوثوق بالأنظمة الديمقراطية لأنها تتجه نحو الرخاء والازدهار، ومن ثم يمكن التنبؤ بسلوك الدول⁽⁸⁾. وفي الغالب ما ينتهي أنصار التيار الليبرالي الواسع الانتشار في الفكر السياسي الأمريكي الى مجموعة من التوصيات يمكن تلخيصها بالآتي⁽⁹⁾ :

❖ إن الديمقراطية الليبرالية هي غاية في حد ذاتها، وتعبير عن الرسالة التاريخية للسياسة الأمريكية.

❖ إن الديمقراطية هي الضمانة السياسية لاستقرار النظام العالمي ولإبعاد احتمالات الحرب، ولتجنب بروز نزاعات توسعية جديدة.

❖ إن الدولة المعتمدة على نظام ديمقراطي ليبرالي هي حليف أمين على المدى الطويل.

❖ لابد من الضغط على الأنظمة الدكتاتورية، أو على الأقل لابد من الامتناع عن دعمها.

وقد وجدت هذه النظرية قبولاً واسعاً في المجتمع الدولي، ولاسيما أنها كانت مسنودة بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية، وتناغمها مع تطلعات عموم شعوب العالم، بما قدمته من مثل عليا



وسياسات مقبولة ومحترمة على وفق ما تروج له، مثل الدعوة للتجارة الحرة، ونبذ كل أشكال المعاهدات السرية الحاصلة بين الدول، ومراقبة التسلح والعمل على تخفيضه، من خلال وضع رقابة دولية وأخلاقية على هذا السلوك جراء ما يسببه من دمار وأذى للجنس البشري⁽¹⁰⁾. وان الدول الليبرالية تسعى لاستخدام القوة من مجموعة فرضيات هي كالاتي⁽¹¹⁾.

• تؤيد الليبرالية الحرب أو تعارضها بناءً على تقديرها لمدى شرعية أو عدم شرعية فعل معين، استناداً إلى معيار عدالة الحرب.

• أمام الليبرالية عقبة أعلى من استعمال القوة بالمقارنة مع الفاعلين الآخرين في المشهد السياسي السائد، مع ملاحظة استثناء ممكن فيما يتعلق بحالات تفوض المبادئ الليبرالية استعمال القوة كعمليات الأمن الجماعي، أو انتهاك حقوق الإنسان والتدخل الإنساني.

ثانياً: التكامل الدولي :

ان الدول التي تتبنى التكامل لا بُدَّ من إن تحظى بالمقبولية والدعم من قبل الوحدات الأخرى لكي تستطيع أداء المهام الموكلة إليها، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود إطار متقاطعة، أو معارضة لها في أداء وظيفتها، وان نجاح الدول في أداء وظيفتها قد يدفعها إلى زيادة دورها في مناطق أخرى، وإن نجاح الدول في أداء ادوار فاعلة يعزز من فاعلية التكامل المتبنى. لذلك فان التكامل مرتبطة بالدولة التي تنتظم بتنظيم إقليمي، أو دولي معين، وهو نشاط ومهام محددة منطقتاً، أو متبناة لإحدى وحدات النظام كونها تملك مؤهلات هذا التكامل، وان فكرة الترابط المتبادل تلفت الانتباه، ولاسيما بعد تزايد وتيرة نمو هذا الترابط بين المجتمعات المختلفة في العصر الحديث في المجالات كافة الاقتصادية والتقنية والثقافية، وبروز فاعلين غير حكوميين وقوى مختلفة⁽¹²⁾. والترابط والتكامل، ففي علم الرياضيات نقول مثلاً ان المتغير (س) مكمل للمتغير (ص) أي أن أي تغيير في (س) لا بُدَّ ان يسبب تغيير في (ص)، وعلى الرغم من اختلاف الاتجاهين لاصطلاح التكامل فان كليهما مرتبطان ومكمل احدهما الآخر، لهذا نستطيع القول بان للتكامل ظواهر اجتماعية تساعد على استمراره في القيام بعملة، وان أي تغيير في احدها يؤثر في جميعها، إذن هناك علاقة بين التكامل الذي هو نتيجة لنظام اجتماعي معين، والتكامل الذي هو ترابط بين متغيرات مختلفة⁽¹³⁾.

وحظت مسارات التعاون التي تطورت نتيجة ازدياد الترابط منذ القرن التاسع عشر على حيز مهم في المؤسسات الدولية ذات الطبيعة الدائمة، والمنظمات الدولية تشكل اليوم المكان الأهم للتعاون، والمنطلق الأساسي لعملية التعاون، ومن ثم التكامل الدولي⁽¹⁴⁾، ويشير ميثرائي في نظريته مبدأ الانتشار **Ramification** إن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي الى خلق تعاون في مجالات أخرى، وأن هذا التعاون سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة ومن ثم تدفع نحو التعاون في مجالات أخرى⁽¹⁵⁾، حيث أن التكامل الاقتصادي هو الذي يدعم أسس الاتفاق السياسي، وكان للتعاون الاقتصادي النصيب الأكبر في التفاعلات الدولية فالتشابك بين اقتصاديات البلدان الرأسمالية كان عاملاً في تحديد التجارة الدولية الأمر الذي أدى الى تخفيض القيود على التدفقات السلعية، وأدى ذلك الى تخفيض الرسوم الأمريكية بين البلدان الصناعية، وكان للتطور التكنولوجي السريع دور كبير في نشوء سوق عالمية، وظهور عدد ضخم ومتنوع من السلع الجديدة التي أصبحت تمثل نسبة عالية من التجارة الدولية⁽¹⁶⁾.

وهناك عدة مدارس فكرية أساسية تهتم بالتحليل والتفسير لعملية التكامل الدولي وهي⁽¹⁷⁾: المدرسة النفعية التي تسلط الضوء على الأعمال التقنية الاقتصادية بوصفها عناصر محركة للتكامل والتوحيد، أما المدرسة الثانية فهي الفدرالية التي تشدد على الدور الرئيس للإدارة السياسية ولإنشاء مؤسسات مشتركة، والمدرسة الثالثة هي الأممية التي تسعى إلى إبراز أهمية التماثل الاجتماعي الثقافي، ودور الاتصالات والمواصلات بين المجتمعات⁽¹⁸⁾.

ونجد بان الواقع الدولي باعتراف من التيارات الليبرالية بأنه الأكثر تعقيداً، ويشير ستانلي هوفمان، أن العالم مازال هو عالم الدول، ولكن هناك العديد من المشكلات التي لا يمكن للدول أن تحلها بمفردها، كما أن العديد من الخيوط التي اعتادت الدول على أن تتحكم فيها تقع الآن في يد فواعل خاصة تعمل في السوق الرأسمالي العالمي، ومن ثم فإن العالم يتحرك باتجاهين متضادين: أحدهما الاندماج او التكامل، وتعززه آليات السوق وانتشار التكنولوجيا الحديثة والاتجاه الآخر نحو التفكك وينتج في جزء



منه عن العولمة ذاتها، وفي جزء آخر من الصراعات الدينية والاثنية، أو عن الارتباط المتزايد بالثقافة المحلية والقومية⁽¹⁹⁾.

ونجد مما تقدم أن التيار الليبرالي وبالتحديد ما يعرف بالتيار الليبرالي الجديد قد ركز في دور الديمقراطية في تعزيز السلام، وتزايد الاعتمادية المتبادلة ما بين الفواعل الدولية، التي أسهمت بدورها بزيادة الاهتمام بالتعاون، ومن ثم التحول نحو التوجه التكاملي ما بين المؤسسات الدولية، لما لها من دور كبير في تحقيق مصالح الدول واستقرار النظام الدولي بنحو عام.

ويشير المفكر الاستراتيجي الأمريكي (جوزيف ناي) من نظرية القوة الناعمة التي يشير إلى أنها قدرة دولة ما على الحصول على ما تريد من خلال أشياء جاذبة بدلاً من الإكراه وتمثل في الثقافة، والقيم السياسية البراقة، والسياسات الخارجية القائمة على الحوار والتعاون والاعتماد المتبادل، إذ يعد هذه الأشياء الجاذبة هي الوسائل الحقيقية لتحقيق النجاح في السياسة العالمية، وإن القوة الناعمة تركز على وضع أعمال بطريقة تشكل تفضيلات الآخرين، أما القدرة على إثبات التفضيلات فتميل إلى مصادر القوة غير الملموسة، كالثقافة والعقيدة، والمؤسسات ذات الجاذبية، وهذه القوة يؤمن بها أنصار الليبرالية بأنها تؤدي إلى تحقيق المصالح والغايات بكلفة أقل وبفائدة أكبر⁽²⁰⁾، ويؤكد (ناي) أن الإرهابيين الذين يستخدمون التقنيات المتقدمة الحديثة لن تتمكن الولايات المتحدة بمفردها من مطاردة كل من تشتبه به، وأضاف بأنه لن تنجح قوة أمريكا الناعمة في اجتذاب كبار مسؤولي تنظيم القاعدة والمتطرفين في العالم فالقوة العاتية هي الجديرة بالتعامل معهم لكن القوة الناعمة ستلعب الدور الحاسم في اجتذاب المعتدلين وحرمان المتطرفين من الحصول على أنصار جدد⁽²¹⁾، وهذه الأفكار هي التي تبناها التيار الليبرالي في طروحاته المختلفة، و يلاحظ تطبيق جانب كبير في سياسة الولايات المتحدة حيال العالم ولاسيما في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون)، ومن ثم تراجع هذا التيار في عهد الرئيس السابق (جورج دبليو بوش)، وعهد إدارة الرئيس السابق باراك أوباما كما أنه بوسع تركيا أن تساهم بدور فعال في تطبيق استراتيجية أوباما في أفغانستان، وذلك عن طريق تعزيز التعاون بين كل من: باكستان وأفغانستان لضبط المنطقة الحدودية، وهو ما فعلته تركيا بالفعل في عام 2008، عندما استضافت أفرة قمة أفغانية-باكستانية. وأن الفكر الليبرالي كان حاضر وبنحو كبير ومؤثر في الأوساط الأكاديمية العلمية والأوساط السياسية.

المحور الثاني: الاطر النظرية لأفكار و توجهات التيار الواقعي

ترجع الجذور الحديثة لهذه الأفكار إلى آراء القس البروتستانتي (بيل كلينتون) حول ثنائية الطبيعة الإنسانية، واتجاه الإنسان نحو تفضيل مصالحه الذاتية على الاعتبارات الأخلاقية والمبدئية، وقد دفعت هذه الآراء التشاؤمية متفاعلة مع منطلقات الفلسفة الواقعية (هانز مورغنتاو) إلى دراسة السياسة بين الأمم اعتماداً عليها، فلقد رأى (مورغنتاو) أن مجمل القوانين والظواهر السياسية إنما تظهر تلك الدوافع الشديدة والراسخة في الطبيعة الإنسانية، وهي دوافع الأنانية والسعي إلى القوة⁽²²⁾، وإن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية التقليدية الكبرى في النطاق الإقليمي التركي وقدراتها لتوسيع نفوذها مرتبط بنظرتها الواقعية للسياسات العالمية⁽²³⁾. لقد سبق للمحافظين الجدد من خلال المدة بين 2000-2008 ممارسة سياسة عنيفة في العلاقات الدولية، وظهروا رغبات باستبدال أنظمة سياسية في المنطقة، وإحداث تغييراً عاماً وجوهرياً فيها وحدث في العراق عام 2003، عبر تبني سياسة الفوضى الخلاقة، فالمحافظون الجدد دفعوا الولايات المتحدة إلى تصادم واسع في المنطقة وتحديدًا مع القوى الفاعلة في مجتمعات المنطقة وشعوبها، بقصد إحداث تغيير يتواءم مع التوجهات التي اعتمدها. ويدرك الواقعيون أهمية وجود أفكار ونظم سياسية تماثل نظيرتها الأمريكية في الدول الأخرى، كونه يزيد من تأثير سلطة الولايات المتحدة مع تعاضد المصالح، وبذلك تصبح مقارمة المصالح المتشابهة أقل، ولهذا يرغب الواقعيون بنشر الثقافة والنظام والأنموذج السياسي والاقتصادي الأمريكي⁽²⁴⁾.

ونجد بان الواقعيون يرفضون روى المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم ويرون أن الدول في الغالب تتضارب مصالحها إلى درجة يقود بعضها إلى الصراع أو الحرب⁽²⁵⁾. ويشير مورغنتاو أن جوهر البيئة الدولية يقوم على ركيزتين هما: **القوة والمصلحة**، وأن المصلحة تتحدد في



إطار القوة وأن الدول تسعى للبحث عن القوة وهي مضطرة على ذلك لتفادي الدمار، فللدول ذات السيادة لديها مصالح وطنية لا تحيد عنها وهي تمثل بوصلتها في التفاعل مع غيرها، ولا تستطيع هذه الدول أن تتراجع عن مصالحها من غير الصراع فيما بينها، والصراع بدوره يتطلب القوة⁽²⁶⁾. أي بمعنى أن (مورغنثاو) وجد بأن القوة هي الفعل الذي يشكل محور التفاعل الدولي في حالتي الصراع والتعاون فالدول في حالة بناء دائم لقوتها، أما فريدريك فيشير الى أنه في ظل نظام دولي يفتقد الحكومة المشتركة من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتماداً على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر الى قوة الدول المجاورة لها⁽²⁷⁾.

وتحت تأثير شعار التيار الواقعي الجديد⁽²⁸⁾ أشار كينيث ولترز والذي يعد من أهم منظري هذا التيار، الى أن الميزة الأساسية للنظام الدولي هي التنظيم الأفقي لعلاقات السلطة أو بتعبير آخر الطبيعة اللامترابطة والفضوية، إذ ينبغي أن تعتمد كل دولة على نفسها لتحمي مصالحها وبالقوة إذا اقتضى الأمر⁽²⁹⁾، إن ظهور أفكار الواقعية الجديدة جاء تحت تأثير صراع الحرب الباردة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقاً) بعد فشل سياسة الانفراج الدولي بينهما، فالواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية تظهر الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة، تستعمل القوة والعقلانية والفرضيات البنوية لبناء نوع جديد من التفكير⁽³⁰⁾.

كما تساعد الواقعية الجديدة في تفسير لماذا تظهر آفاق التعاون والتغيير الدولي وتجد أن التخوف موجود في النظام الدولي؛ وطالما ترغب الدول في البقاء فإنها يجب أن تدرك مدى مروحة التهديدات الخارجية المفروضة من البيئة الدولية وتعمل على حماية نفسها منها، وعندئذ فإنها يجب أن تكون حساسة لمركزها في توزيع القوة⁽³¹⁾، ويُرجع الواقعيون الكلاسيكيون عدم قدرة الدول على العيش في انسجام وتوافق الى عيوب في الطبيعة البشرية، في حين تحدد الواقعية الجديدة مصدر ذلك وخصائص أخرى للبيئة الدولية، والتي سمتهها الأساسية الفوضى، والتي تعني عدم توافر سلطة مركزية تحتكر الاستخدام المشروع للقوة المادية على المستوى الدولي مقارنة بالنظام الداخلي للدول⁽³²⁾.

ويشير والتز الغايات التي تسعى وراءها كل دولة أياً كان نظامها باثنتين، وهي: **اولها: البقاء، وثانيها: ومد النفوذ**، ويستنتج أن سلوك الدولتين العظميين في أثناء الحرب الباردة كان متشابهاً على الرغم من اختلاف الأنظمة والعقائد، وأنه لا المبادئ الليبرالية ولا الغايات المثلى التي تبنتها الولايات المتحدة استطاعت أن تشكل الأساس الفعلي للسياسة الخارجية الأمريكية، وبين (ولترز) أنه كلما حاولت الإدارة الأمريكية أن تتورط بصراع غير متصل بمصلحة الدولة الأمنية أو الإستراتيجية منيت بالفشل، لأنها عجزت آنذاك عن استخدام الإمكانات السياسية للدولة، كما أنها عجزت عن تعبئة المجتمع، لهذا فإن السلطة السياسية لا تستطيع أن ترسم استراتيجية واضحة ومنسقة الانطلاق من مصلحة الدولة⁽³³⁾.

ينبغي التوضيح بأن طروحات الواقعية الجديدة قد تنوعت، وأهمها ما طرحه (كينيث والتز) وتعرف أفكاره وآرائه باسم الواقعية الهيكلية أو البنوية، وأن كتابه (السياسة الدولية) من أهم الكتب النظرية والمعرفية لحقل العلاقات الدولية وهو يناظر كتاب (هانز مورغنثاو) السياسة بين الأمم، وهناك مجموعة آراء وأفكار تنسجم ومضمون الواقعية لكنها تختلف في التفاصيل لا يسعنا سوى ذكرها وهي الواقعية الميكافيلية وبرز من نظر لها (روبرت جيلين) وكذلك الواقعية الهجومية والدفاعية والتي قَدَمها كل من (روبرت جيرفس، جورج كويستر، ستيفن والت، جاك سنايدر) وتعد آراء هؤلاء الكتاب من الإضافات المهمة للواقعية الجديدة، ومن أهم اتجاهات الواقعية الجديدة هي⁽³⁴⁾:

اولاً: الواقعية الدفاعية: تحمل الواقعية الدفاعية نظرة متفائلة نسبياً حول العالم، إذ يرى دعاة هذا التوجه ان معظم القادة يدركون ان تكاليف الحرب تتخطى بنحو واضح فوائدها وان استخدام القوة العسكرية للغزو والتوسع اصبحت استراتيجية مرفوضة من مختلف القادة في عصر الاعتماد المتبادل المعقد والعولمة، وان معظم الحروب يمكن رد اسبابها الى القوى غير العقلانية والنزعة العسكرية المفرطة⁽³⁵⁾، فعندما تكون القدرات الدفاعية اكثر تيسرا من التوسعية، وستتمكن الدول من التمييز بين الاسلحة الدفاعية والاسلحة ذات الطابع الهجومي، حينئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الاخرين، وهي بذلك تقلص من اثار الطابع الفوضوي للبيئة الدولية⁽³⁶⁾.



الواقعيون الدفاعيون لا يرسمون رابطة مباشرة بين مضاعفة القوة والامن اذ مضاعفة القوة قد يؤدي الى الاضرار بأمن الدولة في حالات معينة، وينظرون الى الدولة بوصف توجهها في الغالب للحفاظ على الوضع الراهن وهدفها الاول هو البقاء اي الامن وليس مضاعفة القوة⁽³⁷⁾.

وغالباً ما تخلط الواقعية الدفاعية مع الليبرالية الجديدة، بان الحرب يمكن تفاديها من خلال ايجاد المؤسسات الامنية التي تقوم بدورها بالانحسار التدريجي للمأزق الامني وتوافير امن متبادل للدول المشاركة في تلك المؤسسات ولكن الواقعية الدفاعية لا ترى في تلك المؤسسات الطريقة الفاعلة لتفادي جميع الحروب، ومن ابرز رواد هذه الرؤى للواقعية الدفاعية (ستيفن والت، وروبرت جيرفس، وجورج كويستر، وجاك سنايدر)⁽³⁸⁾.

ثانياً: الواقعية الهجومية: من ابرز روادها (جون ميرشايمر، وفريد زكريا، واريك لابس) وظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية حيث انتقدت حول مركزها الاساسي، بان الدولة في اطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن امنها، اذ ترى عكس ذلك بان الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم وزيادة القوة، لذا يعتقدون بزيادة احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى البعض القدرة على غزو دولة اخرى بسهولة⁽³⁹⁾.

وان دعاة المسار الهجومي يرسمون رابطة مباشرة بين القوة والامن، اذ يعتقدون بان ضمان الامن يقتضي من الدولة مضاعفة قدرتها النسبية وتحقيق الافضالية على حساب الخصوم، ويقدر امتلاك عناصر قوة اكبر تتمتع الدولة بقدر اكبر من الامن، وتحقيق الدولة لأكبر قدر ممكن من الامن يتحقق اذا اصبحت في وضع المهيمن في النظام الدولي، او على الاقل في الاقليم الذي توجد الدولة في نطاقه، وفي هذه الحالة فان بإمكانها ردع خصومها المحتملين وارغامهم على تقديم تنازلات (دبلوماسية، اقتصادية واستراتيجية) وفي حالة اخفاقها في تحقيق هذه الافضالية فان خصومها سوف تزداد قوتهم على حسابها وتصبح قدراتهم مصدر تهديد لأمنها⁽⁴⁰⁾، ويقترح (ميرشايمر) بان القوة النسبية وليست المطلقة هي الابرز بالنسبة للدول، ويرى بان على قادة الدولة البحث عن سياسات امنية تضعف من قدرات اعدائها وتزيد من قوتها النسبية تجاههم، يمكن القول ان الواقعية الهجومية تحاول الحصول على الامن عن طريق بناء قدرات ثابتة اكبر من قدرات اعداءها مجتمعة، في حين تعتمد الواقعية الدفاعية على استراتيجية اخرى صممت لتمنع الدول الاخرى من محاولة توسيع قوتها النسبية⁽⁴¹⁾.

ثالثاً: تيار المحافظون الجدد:

يذكر فرنسيس فوكرياما في كتابه امريكا على مفترق طرق "انه لصراع شاق ان نحاول اعادة تعريف السياسة الخارجية للمحافظين الجدد بعد وقوع حقيقة الامر ولكن يجب ان يكون واضحا تراث المحافظين الجدد كان تراثاً معقداً وكان له خيوط متعددة"⁽⁴²⁾، وقد تراوحت النظريات المختلفة حول الجذور التاريخية لفكر المحافظين الجدد وتطورهم الايديولوجي والسياسي والاجتماعي، وهناك كثير من الادبيات التي تناولت هذا الموضوع بقدر من الاسهاب، ويعبر المحافظون الجدد عن ميل ثوري يتخذ من الاستثنائية الامريكية محركاً له وقد تبلور هذا الاتجاه في سنوات الفترة الريغانية⁽⁴³⁾، وقد نجح المحافظون الجدد خلال مدتي ولاية الرئيس السابق جورج ووكر بوش في اقامة شبكة من التحالفات مع قوى تنفق معها في بعض الاهداف والاستراتيجيات مما مكنها من بناء روابط مع هذه القوى مما حقق تعزيزاً متبادلاً للمواقف فيما بينهما، ومن هذه القوى اليمين المسيحي بفصائله المتنوعة، الذي يتبنى مواقف مناهضة للعرب والمسلمين وتطورت هذه التحالفات مع قوى اليمين في حقوق الامريكيين اليهود⁽⁴⁴⁾، ويميل تيار المحافظين الجدد الى الدعوة الى العالمية ولدور اكبر للولايات المتحدة على الرغم من ان (برجنسكي) يشير بان "النزعة المحافظة الجديدة لم تكن تحتوي على رؤية شاملة للعالم الذي اخذ يتكشف بعد الحرب الباردة، فهي في جوهرها شكل متطور من اشكال الامبريالية ولا تعنى اساساً بالوقائع العالمية الجديدة او الاتجاهات الاجتماعية المبتكرة، بل تعكس اولويات المحافظين الجدد في الشرق الاوسط، ووسط الخوف والغضب اللذين اثارتهما هجمات 11 ايلول انتهز المحافظون الجدد الفرصة وتصرفوا باستقلالية"⁽⁴⁵⁾.

والنظرة التحليلية للدراسة المشتركة التي اعدتها كل من (وليام كريستول) و(روبرت كاغان) عام 1996 بعنوان (نحو سياسة ريغانية جديدة) المرجعية الفكرية الجديدة لخطاب المحافظين الجدد في



مرحلة نهاية التسعينات والتي سرعت في بروز مشروع القرن الأمريكي الجديد عام 1997 ومشروع الامبراطورية العالمية عام 2000 وبدأت عقب ذلك السياسة الخارجية الامريكية مع وصول بوش الابن الى البيت الابيض تتخذ من هذه المرجعية خلفية فكرية لها، ويجمع المحافظون الجدد حول موضوعات مشتركة هي (46).

1. إيمان نابع من اعتقاد ديني بأن الوضع الإنساني يعرف بأنه اختيار بين الخير والشر وان المقياس الحقيقي للشخصية السياسية يوجد في استعداد الخير بين انفسهم لمواجهة الاشرار.
2. تؤكد ان المحدد الجوهرى للعلاقة بين الدول هو القوة العسكرية والرغبة في استخدامها.
3. تركيز اساسي في الشرق الاوسط والاسلام العالمي بوصفهما يمثلان التهديد الرئيس للمصالح الامريكية في الخارج.
4. ان اصرار المحافظين الجدد على نشر الديمقراطية في العالم كمهمة للسياسة الخارجية الامريكية ينبغي الالتزام بها(47).

وقد حاول (كريستول وكاغان) من اجل تغيير نظام الحكم بوصفه عنصراً مركزياً في سياستهم الجديدة، فنشر الديمقراطية هو الذي يستطيع ان يضمن الامتثال وتقارب المصالح(48)، وان المؤسسات الدولية غير قادرة على الترويج للديمقراطيات وقيم السلام، وعليه فان التوظيف الاستراتيجي الامريكي بالنيابة عن المؤسسات الدولية من خلال: التفوق العسكري، والتوظيف لأحلاف امريكا، والدفاع الصاروخي، بوصفه وسيلة لحماية المصالح الامريكية من الهجوم(49).

ويشير (ايان شابيرو) ان تجاوز القانون الدولي، والابتعاد عن الشرعية الدولية سيؤدي الى نتائج عسكرية ضد الولايات المتحدة الامريكية، وان توظيف الديمقراطية يحقق الوصول للهدف الامريكي، الا ان عقيدة المحافظين الجدد قد عملت على القوة الامريكية المتعاطمة، واطهار روح التمرد والمواجهة المعادية للولايات المتحدة الامريكية، لدعم الحصول على الشرعية الدولية(50). كما اشار كتاب المحافظين الجدد الى السياسات الاحادية القطب التي تدعو اليها المحافظة الجديدة، بان الولايات المتحدة الامريكية تعاني من ازمة شرعية دولية منذ الحرب العالمية الثانية، وسوف يتراجع تأثير المحافظين الجدد وبالتدرج شريطة ان تحافظ الضوابط الديمقراطية على فعاليتها، وان يرى الشعب الامريكي عامة والمحافظون من التيار السائد خاصة انحراف المحافظين الجدد ويطالبوا بإعادة التوازن(51).

ان المحافظين الجدد حاولوا اثبات انهم الاكثر حرفية في الالتزام بتعاليمهم وايدولوجيتهم والاكثر تشدداً في مسعاهم لتطبيق تلك الايدولوجية مهما كانت التضحيات وبدون قبول لتقديم اي تنازلات باي حلول وسط او صيغ توفيقية، وربما يكون هذا مفهوماً في السياسة الداخلية، ولكن عندما يترجم الى السياسة الخارجية فان الامر يعني الاطاحة بقيم ومبادئ واعراف وقواعد قانونية ثابتة في القانون الدولي وفي التنظيم الدولي، وهذا يعني تبني نهج يعتمد على استعراض القوة او استخدامها بالفعل لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة حتى لو لم يتوافر بشأنها اي توافق دولي او تحالف دولي متفق على هذه الاهداف، وهذا كان واضحا في التعامل مع المسألة العراقية وصولاً الى اتخاذ قرار الغزو عام 2002(52).

وقد اتخذ المحافظون الجدد من الوثيقة المسماة (Defense planning guidance) - توجيه السياسة الدفاعية) الاساس في تبني الاستراتيجيات العسكرية، وكانت تعني تحولا في مفاهيم الامن ومنظومة الافكار في السياسة الخارجية التي كانت قائمة في مرحلة الحرب الباردة، حيث كان الاولوية لمعايير الردع والاحتواء(53)، الا ان الركيزة الاساسية لهذه الوثيقة قامت على معيار (الحرب الوقائية) التي تحولت الى احد المبادئ الاساسية لإدارة بوش القائمة على احتفاظ الولايات المتحدة بقوتها العسكرية، منعاً لبروز منافس اخر وتشجيعاً للهجمات الوقائية ضد الدول التي يحتمل انها تطور اسلحة دمار شامل، وضد الجماعات الارهابية المسلحة التي تهدد المصالح الامريكية(54)، مرجعية الحروب الوقائية في الاستراتيجية الامريكية قائمة على ان التحديات التي اذا سيئت ادارتها يمكن ان تتحول الى تهديدات كبرى تعصف بالوجود الامريكي، وقد لا تمثل هذه التحديات في وقت معين تهديداً ينبغي مواجهته او ردعه، لكن تبقى احتمالات انفجارها قائمة ومطروحة بقوة الامر الذي يستلزم منعها والوقاية منها، وهذا المنطلق جاء استراتيجياً الامن القومي الامريكي عام 2002 بتحول وتوسع



غير مسبق في مفاهيم العمل الاستباقي التقليدي، إذ يفهم الاستباق عادة على انه جهد يبذل لقطع هجوم عسكري وشيك، اما الحرب الوقائية فهي عمليات عسكرية مهمة لتسد الطريق على تهديد يبعد شهوراً أو سنوات عن التجسد مادياً⁽⁵⁵⁾.

وان المبدأ المحرك للسياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث 11 ايلول العام 2001، أخذ يتبنى مبدأ "الضربة الاستباقية"⁽⁵⁶⁾، إذ أعلن الرئيس بوش (الابن): "ان الولايات المتحدة الامريكية ستطلق عملاً عسكرياً استباقياً ضد اي من أعدائها"، وعرض بوش استراتيجيته الجديدة أمام الكونغرس، وجاء فيها: "لا يمكن للولايات المتحدة الامريكية ان تعتمد على موقف التفاعل مع الحدث، ولا يمكن ان تنتظر لياتينا العدو بالضربة الأولى، ومن المنطقي ان نحمي ذاتنا، وان نعمل فعلتنا تجاه اي تهديد لأمتنا، وقبل ان يتحول التهديد الى فعل مدمر"، ثم أردف بوش قائلاً: "لن نتردد من تنفيذ اي إجراء انفرادي إذا اقتضت الضرورة، لنمارس حقنا في الدفاع عن النفس عن طريق ضربة استباقية"⁽⁵⁷⁾، والتي بدأت بالحرب على افغانستان والعراق.

وفي هذا السياق تقول (كوندوليزا رايس) مستشارة الامن القومي الامريكي السابقة: "ان الولايات المتحدة بوصفها الدولة الاقوى في العالم تقع على عاتقها مسئولية العمل على جعل العالم أكثر امناً، إذ انه ليس شرط اخلاقي او حقوقي يلزم بلدا معينا بانتظار التعرض للهجوم قبل ان يصبح قادر على التعامل مع تهديدات وجودية"⁽⁵⁸⁾. وعلى الرغم من اختلاف الاسس الفكرية للمحافظين الجدد التي استندوا اليها في افكارهم، وتطلعاتهم والطروحات الحديثة التي برزت في عقد التسعينات من القرن الماضي (افكار ليو شتراوس، والبرت و هيلستير، و كريستول، و كاغان)**، الا انه من الناحية الفعلية، وبالتحديد على صعيد السياسة الخارجية فان هذا التيار يمثل عملية مزوجة ما بين افكار التيار الواقعي والتيار الليبرالي إذ تتبنى خيار نشر الديمقراطية في المجتمع الدولي ويرتكز في تطبيقه الى خيار القوة، دون الرجوع الى المؤسسات، والشرعية الدولية، فاصبح المحافظين الجدد يعبرون عن واقعية وليبرالية في ان واحد في اطار العلاقات الدولية انظر الى الشكل (1) الذي يوضح تداخل الافكار التي انتجت تيار المحافظين الجدد:

شكل (1) يوضح (تفاعل الافكار التي انتجت تيار المحافظين الجدد)



من عمل الباحثة بالاعتماد على: انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007، ص 359.

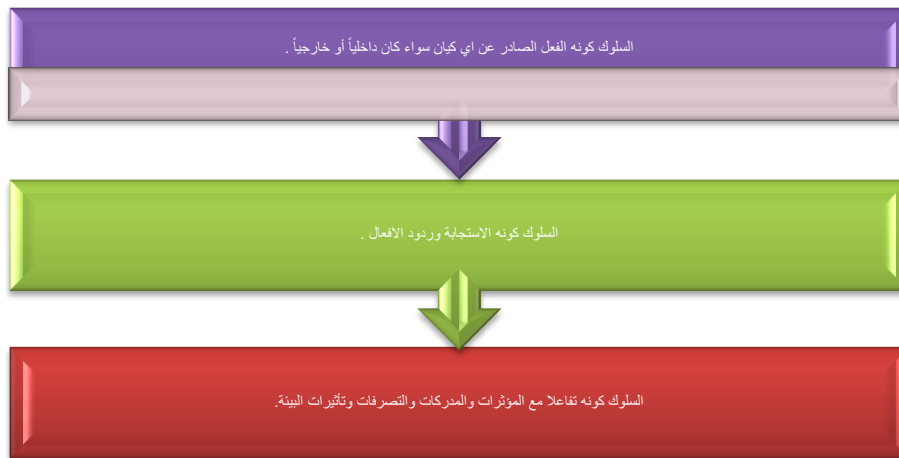
وابرز الاطر الفكرية التي تسهم في تشكيل مدركات صانع القرار الامريكي على صعيد العلاقات الدولية وماهية التفكير الامريكي للتعامل مع الوحدات الدولية في اطار النظام الدولي. ونجد مما تقدم ان تيار المحافظون الجدد كان تعبيراً عن مجموعة الافكار التي زاوجت ما بين افكار الواقعية والليبرالية مع اضافة صبغة دينية تعززت مع رواج افكار صدام الحضارات التي طرحها صامويل هنتغتون في تسعينات القرن الماضي ووصول اصحاب هذا التيار الى سدة الحكم ليصبح هذا التيار سائداً ومعبراً عن الرؤية الامريكية للعالم لمدة من الزمن وبالتحديد ضمن ولايتي الرئيس الامريكي السابق (جورج ووكر بوش)، وقد انحسر هذا التيار مع صعود الرئيس (الديمقراطي) للولايات المتحدة الامريكية (باراك اوباما) ذو التوجهات الليبرالية، وشكلا كل من المنهج الواقعي والمنهج الليبرالي، وما انبثق منهما من رؤى وافكار الركيزة الاساسية المفسرة للتفاعلات الدولية،



ومن ثم تحولت هذه المناهج التفسيرية الى مناهج تحدد او ترسم السلوك الانجع الذي من المفترض لصانع القرار الامريكى الاهتداء به لتحقيق المصالح الاستراتيجية الامريكىة، على وفق ادوات ووسائل كل منهج وما يراه من صحة الاسس الفكرية التي تستند اليها. ونجد ان هذا التغيير انعكس ايضا على توجهات الولايات المتحدة وسلوكياتها بنحو ملحوظ، ومن ثم فهذا يعبر عن اهمية فهم الاطر الفكرية التي يتبناها صناع القرار لفهم جانب كبير من سلوك الدولة، والى اين يتجه المستقبل.

المحور الثالث: التيارات الفكرية والادراك الاستراتيجي لتركيا

ويتميز الادراك الاستراتيجي بأنه ادراك غير عادي لأنه يتصل بالتفكيرين الابداعي والاستراتيجي في عملية تعامله مع الموقف، كما انه يتصل بعملية صنع واتخاذ القرار في الدولة، وما تمثله هذه العملية من مهمة صعبة وشاقة فضلاً عما تحتاجه من وعي بالظروف المحيطة سواء لأجهزتها البيروقراطية او لمتخذي القرار⁽⁵⁹⁾. فالإدراك هو العملية التي من خلالها يتم اختيار المعلومات وتنظيمها وتفسيرها لإعطاء صورة واضحة ومكاملة عن الشيء المراد ادراكه. وكل ذلك يحصل في حقل ديناميكي قد يتضمن قوى الاجهاد والتوتر ما ينعكس سلبا على العملية الادراكية. ويعبر عن الادراك بالتفسير الموضوعي للبيئة والظروف المحيطة من خلال دوره في ايجاد نوع من الترابط بين هذه الظروف والمؤثرات وبين الاهداف والتصورات والنوايا⁽⁶⁰⁾. ومن المفاهيم المرتبطة بالعملية الادراكية هو السلوك الادراكي، إذ قدم الباحثون والمهتمون بالسلوك مفاهيم عدة لتحديده تبعاً لتباين ادراكهم للمصدر الاساس الذي ينتج عنه السلوك وهو الامر الذي يقود الى تقسيم مفاهيم السلوك الى مجموعات ثلاثة كما موضح في الشكل (2) ادناه⁽⁶¹⁾:



ويمكن الادراك الاستراتيجي، صناع القرار من استغلال الفرص وتجنب التهديدات ويعمل على زيادة وتطوير نقاط القوة التي تمتلكها الدولة، بما يؤهلهم لتجاوز نقاط الضعف التي تتخلل عناصر الدولة بأسلوب ايجابي وفعال؛ لذلك يرتبط الادراك الاستراتيجي بالاهداف التي تسعى الوحدة الدولية الى تحقيقها، ولكن بالتفكير العقلاني الرشيد وعلى اساس القياس بين الامكانيات والاهداف⁽⁶²⁾، وفهم طبيعة سلوك صناع القرار في المواقف المختلفة؛ هو فهم لطبيعة ادراكهم للعالم الذي يعيشون فيه، وهذا ما اطلق عليه بالمدرک الذي يعطينا صورة مدركة عن ماهية الشيء المدرك، وفي ضوء المدرك يأتي السلوك⁽⁶³⁾. كما ان الادراك يتصل بتحديد الاهداف، وتعيين الوسائل، والادراك يتوخى الفهم الصحيح للبيئة ومن ثم وضع الاسس المناسبة للتعامل معها، وعملية الادراك لم تعد مقتصرة على ما جرى وانما تحاول الكشف عما سيجري في المستقبل ولاسيما بعد موجة التغيير المتسارعة التي جرت



وما زالت مستمرة. ونجد الإدراك وكأنه محاولة للكشف عما تخبئه عملية التغيير والاحداث المتسارعة في المستقبل.

ووفقاً للأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى تحقيقها وجدت: أن لتركيا مركز الثقل الأساس في مشروعها، فمع بداية طرح مشروع (الشرق الأوسط الكبير) من قِبَل المفكرين الأمريكيين، كانت أولى الخطوات تتضمن: دور تركيا في هذا المشروع⁽⁶⁴⁾، فوفقاً للمفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين: فان على تركيا ان تلعب دور فعال في تنفيذ مشروع (الشرق الأوسط الكبير)، وبهذا الدور تستطيع ضمان المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وتحقيق أهدافها في نجاح مشروع (الشرق الأوسط الكبير) مرتكزة على المعطيات الآتية⁽⁶⁵⁾:

1. قوة العلاقة الاستراتيجية مع (اسرائيل)، والتي تقوم على المصالح المشتركة، أهمها: الإدراك المشترك للتحديات والهواجس الأمنية، والأولويات الجيوبوليتيكية.

2. بحسب مشروع الشرق الأوسط الكبير: فإن أهمية شرق البحر الأبيض المتوسط، لا تقل عن أهمية حوض قزوين ومنطقة الخليج العربي، ففي الوقت الذي يعدّ فيه التركيز على شرق البحر الأبيض المتوسط كنتائج لمرحلة الحرب الباردة، فإن التركيز عليه في الوقت الحالي، يعود الى: النظرة المستقبلية للمناخ الجيوسياسي، والجيواقتصادي، والجيواستراتيجي الجديد، وفي هذا الإطار، فإن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط هي حوض للموارد الطبيعية، كما انها تشكل مركزاً للتوافق بين أحواض الموارد الطبيعية الغنية، وتركيا تحتل الموقع الجغرافي المهم في هذه المنطقة، كما تعود أهمية تركيا في المشروع الأمريكي الى: وجودها في هذه المنطقة التي تشكل نقطة تقاطع خطوط الأنابيب الممتدة من العراق الى موانئ البحر الأبيض المتوسط، وانها سطح التماس الذي يوحد خط البحر الاسود، ايجة، سويس، البحر الأحمر، الخليج وامتداد قزوين- جيهان، وهي المركز الاستراتيجي للامتدادات التي يشملها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

3. تساهم تركيا في بند توسيع الفرص الاستثمارية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، عن طريق: مشاركتها في التكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط، نتيجة الميزات الاقتصادية التي تمتلكها والخبرة التي توافرت لديها، بسبب خطط التكامل الاقتصادي التي تعتمدها، والوفرة النسبية للموارد المائية التي تمتلكها، كما أنّ تركيا هي من اكبر اقتصادات الشرق الأوسط، بحجم يفوق حجم الاقتصاد السعودي النفطي، كما انها الدولة الـ(17) من حيث كبر حجم الاقتصاد⁽⁶⁶⁾.

4. ترى الولايات المتحدة الأمريكية: ان النظام التركي هو الأصلح للتطبيق، فالأنموذج الذي يقدمه الأمريكيون، ومعهم الأوروبيون الى العالم الإسلامي هو: الإسلام المعتدل الذي تمثله سلطة حزب العدالة والديمقراطية العلمانية، ولذلك نرى إته على الرغم من مواقف أنقرة المتعارضة، وأحياناً المعرقله للسياسات الأمريكية في العراق، وإن الرئيس الأمريكي السابق بوش (الابن) كان يرغب في ان يكون رئيس حكومة تركيا "عرب المنطقة"⁽⁶⁷⁾. وأشار الى الدور التركي وأهميته في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، فان: " نجاح تركيا، له دور في نجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وقد عبر المسؤولون الاستراتيجيون الأمريكيون على الدور التركي الجديد، وأطلقوا عليه عبارات مهمة، مثل: قائد المهمة، أو الأنموذج والمثال لدول الشرق الأوسط⁽⁶⁸⁾.

وأشار المفكر الأمريكي (برينجسكي): "إن تركيا تعدّ عنصراً مهماً في الشرق الأوسط في إطار تنفيذ مبادرة الشرق الأوسط الكبير، فتركيا جزء من الشرق الأوسط، وهي عنصر مؤثر بقوتها العسكرية والاقتصادية والثقافية في هذا الإقليم، ويعود السبب في ذلك الى أنها ترتبط بعوامل تاريخية وجغرافية ودينية وثقافية لشعوب تلك المنطقة"، وأضاف: بأن "لديها علاقات جديدة مع دول جوارها الاقليمي، ولذا تُعدّ شريكاً مهماً جداً في تنفيذ هذه المبادرة"⁽⁶⁹⁾. وفي المقابل، فإن تركيا تنظر الى نفسها: بأنها لاعب استراتيجي مهم في المنطقة، وتطمح ان تكون وسيطاً في الشرق الأوسط، فبعد اربعة أيام من حديث "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي في المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد عام 2004، في دافوس، زار الرئيس التركي (اردوغان) واشنطن، وبعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية، اعلن: "ان الفرصة سانحة لكي تلعب تركيا دوراً محورياً في الشرق الأوسط"، وأشار الى دور تركيا في مشروع الشرق الأوسط الكبير بقوله " ان تركيا تشارك الولايات المتحدة الأمريكية الرؤى نفسها بخصوص اهداف هذه المبادرة"⁽⁷⁰⁾.



ونجد ان تركيا تنطلق من أهمية موقعها الجيوستراتيجي: كجسر بين الشرق والغرب، فهي تقع بين أوروبا وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز والشرق الأوسط، وإرثها الحضاري العثماني، وقوتها العسكرية الضاربة في حلف الناتو، واقتصادها الأخذ بالنمو والتطور، والممارسة الديمقراطية في العمل السياسي، وانتشار العلمانية فيها فهي بلداً متعدد الأديان والطوائف والأعراق، فهي تمثل نموذجاً للإسلام العلماني الديمقراطي المعتدل، كما أنها تعدّ وسيطاً ناجحاً في المفاوضات لحل الأزمات الإقليمية كافة، كونها خارج دائرة أطراف الصراع، حيث لعبت تركيا دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا (إسرائيل)، وجليهما الى طاولة المفاوضات منذ العام (2004)⁷¹، كما أسهمت في محاولة دعم التفاوض بين الفلسطينيين و(الإسرائيليين) حتى قبيل الحرب (الإسرائيلية) على غزة في العام 2008، وفي عام (2007)، قام الرئيس التركي (عبدالله غول) بجمع كل من: رئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس)، ورئيس الوزراء (الإسرائيلي) (شمعون بيريز) في القصر الجمهوري بأقصر في محاولة لكسر الجمود والتقريب بين الطرفين، وتركيا ترغّب بالانخراط في شؤون المنطقة بعد بروز الدور الإيراني كقوة إقليمية تشكل تحدياً لبعض الأنظمة في الشرق الأوسط، الواقع الذي دفع تركيا ان تزاحم من أجل ان تكون دولة محور استراتيجي في المنطقة، ولاعباً استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط⁽⁷²⁾. كما انها تسعى لدوراً استراتيجياً في صياغة مستقبل المنطقة للحفاظ على أمنها وامن العالم، وأشار (احمد داود اوغلو) وزير الخارجية التركي بقوله: "ان تركيا تريد ان تسهم في بناء السلام، وهي تسعى الى التقريب بين دول الشرق الأوسط، عن طريق تهيئة الأرضية لحوار سياسي بين زعماء الدول الشرق اوسطية"⁽⁷³⁾، وكانت أولى الخطوات دعم الاستقرار السياسي بعد احتلال العراق، ورأت الإدارة الأمريكية: إنّ تأسيس نظام ديمقراطي في العراق يمكن ان يؤدي الى تغيير شكل الشرق الأوسط بأكمله، بمعنى: تغيير موازين القوة السياسية بين القوى المتشددة والمعتدلة، وتشجيع التقدم حيال الصراع العربي-(الإسرائيلي) عن طريق تخفيف المعارضة التي تواجهها التسوية السلمية، وتعتقد واشنطن: ان أهمية النظام الدولي الجديد سوف يؤدي بدول المنطقة الى الاعتراف (بإسرائيل)، وهذا يحقق هدفين في الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط، وهما: تدفق النفط، وضمان امن (اسرائيل)، وهذا توظيف استراتيجي لإنجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير⁽⁷⁴⁾.

وبرز مشروع الشرق الأوسط الكبير من جديد في عهد الرئيس الأمريكي السابق (أوباما) معلناً بشكل حاسم استمرار مشروع الشرق الأوسط الكبير، واسلوبه "الفوضى الخلاقة"، حيث زار الرئيس أوباما تركيا كأول بلد إسلامي بعد تقلده مهام الحكم بالولايات المتحدة الأمريكية في العام (2009)، وأعلن: أن لا عداء بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي، بل هناك مصالح استراتيجية مشتركة سيجري التعامل على أساسها متجاهلاً أي ذكر للعالم العربي، ومعتزلاً بالدور التركي: كممثل للعالم الإسلامي، وبذلك يكون أعطى الضوء الأخضر لتركيا بالاستمرار في دورها بتنفيذ هذا المشروع، والذي تجلّى بالانخراط في عملية تغيير الأنظمة العربية، وتأجيج الداخل العربي المأزوم، ودعم مطالب شعوبه في الحرية والديمقراطية، فضلاً عن التدخل الاستخباري والعسكري في شؤونه الداخلية فيما بعد كما حصل في ليبيا وسوريا⁷⁵.

وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد احداث 11 ايلول من العام 2001، ان الفرصة سانحة لفرض مشروع (الشرق الأوسط الكبير) على هذه المنطقة الحيوية، وبناء نظام إقليمي جديد متفرع من النظام الدولي الجديد، والذي باتت تهيم عليه، واختارت تركيا لتكون حليفها الاستراتيجي في المنطقة لكي تتولى دور القيادة في تنفيذ الأنموذج الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القطب المهيمن، تعميمها في العالم باسم الحداثة والعصرنة والحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية واقتصاد السوق، وبما يتفق مع مصالحها في محاولة تهميش البعد الحضاري والعربي، وتعميق عناصر التجزئة في المنطقة لتعزيز سيطرتها عليها بوسائل حديثة تتناسب مع التحولات التي شهدتها العالم في عصر العولمة الاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية، وأشار الرئيس الأمريكي السابق أوباما الى الدور التركي في الصراع العربي - الاسرائيلي وفي العالم الإسلامي، مثال ذلك ترحيب الولايات المتحدة الأمريكية بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ودعمها جاءت بسبب⁷⁶:



1. إن الرؤى لسياسة حزب العدالة والتنمية في الشرق الأوسط، لا تتعارض في بعض استراتيجياتها مع سياسات الولايات المتحدة في المنطقة.
 2. تنمية الجانب الاقتصادي في العلاقات، لان المسؤولين الامريكان والاتراك يعولون كثيراً على الجانب الاقتصادي في تقليل مخاطر توتر العلاقات التي يحدث بسبب الخلاف في القضايا السياسية والاستراتيجية، خصوصاً ان كليهما يحتاج للآخر في ظل التطورات التي تحدث في الساحة الدولية والاقليمية. لذا يسعى الجانبان الامريكي والتركي الى اقامة شراكة اقتصادية بينهما ، ليس فقط من خلال زيادة قيمة التبادل التجاري ومضاعفة الصادرات والواردات وانما من خلال تشجيع القطاع الخاص في الجانبين للاستثمار في كلتا البلدين⁷⁷.
 3. لمليء الفراغ الاستراتيجي الذي نجم عن احتلال العراق، وعدم رغبة الولايات المتحدة بمليء هذا الفراغ من قبل إيران.
 4. لرغبة الولايات المتحدة في هذه المرحلة بتوسيع نطاق الناتو وتغطيته لهذه المناطق، ولان تركيا عضواً في الحلف، وفي الوقت نفس تنتمي للمنطقة، فتكون أقدر بهذه المهمة من غيره .
 5. لازدياد تأثير تركيا في الشرق الأوسط، فاصبح دورها مفيداً في حل مشاكل الشرق الأوسط التي تسعى الولايات المتحدة إلى حلها .
- وعليه نجد ان الولايات المتحدة وجدت في تركيا القوة الوحيدة في المنطقة القادرة على إقامة توازن استراتيجي مع إيران أكثر من الدول العربية نفسها. والولايات المتحدة الأمريكية وظفت الموقف التركي مدخلاً إلى الاحداث والتغيرات الجديدة في الدول العربية، وغضت الولايات المتحدة الأمريكية نظرها عن التدخل التركي في شؤون العراق وسوريا ولبنان.

الخاتمة

تشهد الساحة الفكرية والسياسية بين التيارات والاحزاب والمؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية عملية تصارعية حول الفوز بالتأثير الأكبر في رسم السياسة والاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يسعى كل طرف من تلك الاطراف ان تكون مرجعياته الفلسفية اساس تلك السياسة، وعلى صعيد الاهمية المتبادلة للعلاقات، فبعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ازداد الادراك الامريكي لأهمية تركيا لمعالجة الملفات الاستراتيجية كالإرهاب، وكذلك لوصول حزب العدالة والتنمية ذات الخلفية الاسلامية للسلطة التي من الممكن ان تساعد في تسويقها بوصفها إنموذجاً للإسلام المعتدل لاحتواء الراديكاليين والمتطرفين، وكذلك الامر مع تركيا ازداد ادراكها لأهمية الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لكونها اصبحت لاعباً استراتيجياً في المنطقة بعد احتلالها للعراق، وايضا هيمنتها على معظم مفاصل النظام الدولي التي من الممكن ان تساعد في تأدية دور اقليمي ودولي هذا من جانب ومن جانب آخر تساعد في تسهيل مهمة الانضمام الى الاتحاد الاوروبي وكبح التطلعات الكردية بالاستقلال في العراق.

المصادر

- (1) روبرت د. كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، مركز الكتب الاردني، 1989، ص72.
- (2) ينظر: عبد الأمير عبد الحسن، المنهج الواقعي وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009، ص10.
- (3) جيمس دورثي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ط1، ترجمة وليد عبدالحى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص41.
- (4) فؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص7.



- (5) ينظر: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1990، ص134.
- (6) هاشم صالح، الليبرالية واشكالياتها في الفكر الأوربي المعاصر، مجلة المنار، العدد 60، باريس، 1989، ص 61.
- (7) غضبان مبروك، مدخل الى العلاقات الدولية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، بلا، ص335.
- (8) رضوي عمار، الديمقراطيون والسياسة الخارجية الأمريكية: نموذج السودان، شبكة المعلومات <http://digital.ahram.org.eg> الدولية على الرابط:
- (9) فؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص17.
- (10) حميد حمد السعدون، الفوضى الأمريكية دراسة في الأفكار والسياسة الخارجية: العراق أنموذجاً، ط1، دار ميزو بوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص74.
- (11) أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007، ص301.
- (12) فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ط1، ترجمة حنان فوزي حمدان، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2009، ص30.
- (13) احسان محمد الحسن، المدخل الى علم الاجتماع، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1988، ص111.
- (14) GuralnikK, David. B.Webste rs new world Dictionary of the American language .The world publishing company, Newark and Cleveland, 1972, p.233.
- (15) جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة، مصدر سبق ذكره، ص270.
- (16) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص565.
- (17) ufuk ka ntoRun, BolGESEL ENRJi poliTiKALARi ve turkiye,BiLGE STRATEJi, cilt2,sayi3, Guz 2010, p. 54.
- (18) Aslihan p. tyRAN, HAZAR HAVZASI` NDA ENRJi, DiPLomsis, BiLGE STRATJi, cilt2, sayi2, BaHar 2010, p.62
- وللمزيد ينظر: روبرت نيسيت وروبرت بيران، علم الاجتماع، ترجمة: جريس خوري، ط1، بيروت، منشورات دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1990، ص160.
- (19) Andrew Scott: The Functioning of the International Politics System, NY, MacMillan, 1967, p 112.
- (20) نقلا عن أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص279.
- (21) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، جامعة بغداد، بغداد، 2005، ص271.
- (22) زبغنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الايوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004، ص76.
- (23) Max Boot: The Savage Wars of Peace: Small Wars and the Rise of American Power (New York: Basic Books, 2002, p. 43.
- (24) علي بشار اغوان، الفوضى الخلاقة: العصف الرمزي لحرانق الشرق الأوسط، ط1، بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013، ص ص59_60.
- (25) جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة.. مصدر سبق ذكره، ص59.
- (26) Avner Cohen: Israel and the Bomb, New York, Columbia University, press 1998, p.54.
- (27) جيمس دورتي ، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة.. مصدر سبق ذكره، ص61.



- (28) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين، المحافظية الجديدة والواقعية، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2008، ص118.
- (29) نقلاً عن عبدالناصر الدين جندي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص115. على شبكة المعلومات الدولية:
www.biblio.univ-alger.dz/jspui/handle/1635/6941
- (30) عبد الناصر جندي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص163.
- (31) Steve Marsh and Hans Mackenstein , The International Relations of the European Union, (England: Pearson Education Limited, 2005) p.82 .
- (32) تيموثي دن، الواقعية، في جون بايلس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص245-246.
- (33) فؤاد نهرا، الشرق الأوسط الجديد في الفكر السياسي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص19.
- (34) أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص363.
- (35) نقلاً عن: حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي - النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص19. شبكة المعلومات الدولية.
<http://boulemkahel.yolasite.com>
- (36) See: Gedeon Rose, Neoclassical realism and theories of foreign policy, world politics, vol.51, No.01, oct 1998, p.149.
- (37) حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي _ النيولبرالي، مصدر سبق ذكره، ص21.
- (38) انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص386.
- (39) جهاد عودة، المقارنة بين النظرية الواقعية والواقعية الجديدة ونظرية تحليل النظم، شبكة
<http://www.gehadauda.com/?p=975> المعلومات الدولية
- (40) عمر حمد أمين نور الدين، السياسة الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: التغيير والتحديات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة صلاح الدين/كلية العلوم السياسية، 2011، ص68.
- (41) نقلاً عن: انور محمد فرج، نظرية الواقعية في، مصدر سبق ذكره، ص388.
- (42) فرانسيس فوكوياما، امريكا على مفترق طرق: ما بعد المحافظين الجدد، ط1، ترجمة: محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص69. ولمزيد من التفاصيل عن المحافظين الجدد ينظر: ستيفان هالبر وجونامان كلارك، التفرد الامريكي: المحافظون الجدد والنظام العالمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ، ص34. 2005.
- (43) زبيغنيو برجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الامريكية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص41.
- (44) وليد محمود عبد الناصر، من بوش الى اوباما المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الامريكية، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الاسرة، القاهرة، 2012، ص69.
- (45) زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية، مصدر سبق ذكره، ص44.
- (46) خالد معري جندي، التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص139. شبكة المعلومات الدولية.
www.totalibrary.com/index.php/theses-library/politics/115

- (47) وليد محمود عبد الناصر، من بوش الى اوباما، مصدر سبق ذكره، ص66.



- (48) فرانسيس فوكوياما، امريكا على مفترق طرق، مصدر سبق ذكره، ص66.
- (49) المصدر نفسه، ص65.
- (50) ايان شابيرو، نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الارهاب، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015، ص51.
- (51) ايان شابيرو، نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الارهاب، مصدر سبق ذكره، ص52.
- (52) وليد محمود عبد الناصر، من بوش الى اوباما، مصدر سبق ذكره، ص70.
- (53) اليهاندر كاسترو اسبين، امبراطورية الارهاب: السياسة الامريكية العابرة للقارات في الامن والاقتصاد ومكافحة الارهاب، ط1، ترجمة وفيفة ابراهيم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص94.
- (54) المصدر نفسه، ص95.
- (55) ادريس لكريني، "التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر: من غزو افغانستان الى احتلال العراق"، ط1، المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 2005، ص38-39.
- * الضربة الاستباقية: وتعني تنفيذ عمليات عسكرية استباقية تستهدف إجهاد قدرات ونوايا الطرف المقابل الواقع تحت تصنيف الأعداء المحتملين سواء كان هذا الطرف دولة ام مجموعة دول، فرداً ام حركة تنظيمية للحيلولة دون تعرض المصالح الوطنية والقومية للمخاطر، وفي الواقع ان مفهوم (الاستباق) ليس جديداً في المجال العسكري، ولكن الفهم الأمريكي له هو الأمر الجديد، فهو وعلى وفق ما يعتمد على نوايا مبكرة تراها الولايات المتحدة الامريكية عدائية، أي انها تستند على الفهم الأمريكي لنوايا الطرف الأخر، وتتطلب هذه الضربة جملة شروط او مرتكزات اساسية، منها: شبكة استخبارية كونية عالية المستوى، وقواعد عسكرية ومحطات منتشرة في أنحاء العالم مع وجود احتمالية عالية للاستخدام العملي للأسلحة النووية، والتي اتجهت لها الادارة الامريكية، وصدرت حالات منها: ضد الأهداف التي يمكنها الثبات بوجه هجمات بأسلحة تقليدية، ترد على هجوم بأسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية، عند وقوع تطورات عسكرية مفاجئة، ينظر:
- Colin S. Gray, " The Implications of Preemptive and Preventive War Doctrine: A Reconsiderations", Strategic Studies Institute, USA, 2007, pp.8-10.
- (57) نقلاً عن: عبد الوهاب حميد رشيد، " التحول الديمقراطي: العراق والمواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص287.
- (58) كوندوليزا رايس، استراتيجية الامن القومي لدى الرئيس، في ارون سلاز، المحافظون الجدد، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص127.
- ** مجموعة من المفكرين الذين مثلت افكارهم المنطلقات الفكرية لتيار المحافظين الجدد ولمزيد من التفاصيل انظر: فرانسيس فوكوياما، امريكا على مفترق طرق...، مصدر سبق ذكره، ص87.
- (59) منعم صاحي العمار، جوف المحنة، اقتفاء أثر الذات العراقية، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، 2016، ص49.
- (60) زيغينيو بريجنسكي، "رؤية استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية وأزمة السلطة العالمية"، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص80.
- (61) C. Torset, Strategic Thinking: Why, What and How? An Organizational Model of Strategic Thinking (2001): .www.dauphine.fr. p 13.
- (62) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص374.
- (63) نازلي معوض احمد، الادراك الياباني للنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد101، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، 1990، ص58.



(64) You can: Mohamed Ali, "Turkish Foreign politics towards the Middle East at the beginning of 21st century through the prism of Turkish - American relationships: the case of Turkish - Iraq relation", Journal of New Balkan politics, issue 13, 2013, p.161.

(65) See: Osoman Nuri Ozilp, " Where is the Middle East? The definition and classification problem of the Middle East as a regional subsystem in International relation", Turkish Journal of politics, vol.2, No.2, winter 2011, p.p.12-13.

(66) سرمد عبدالستار العبيدي، الولايات المتحدة الامريكية وتركيا إعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية، العدد (49)، تموز، 2011، ص81.
(67) نقلاً عن: جورج اسطفان، "تركيا: الروح الشرقية والعقل الغربي"، الحياة، العدد 648، 2004، 6/28.

(68) See: Eddid J.Girdner, "The greater Middle East Initiative: Regime Gang, New liberalism and US global hegemony", The Turkish Year Book, Vol .xxxvi, 2005, p.24.

(69) زبغينيو بريجنسكي، "رؤية استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية وأزمة السلطة العالمية"، مصدر سبق ذكره، ص 81.

(70) Mohamed Ali, "Turkish Foreign politics towards the Middle East at the beginning of 12st century through the prism of Turkish - American relationships: the case of Turkish - Iraq relation", Op., Cit, p.161 .

(71) William Hale and Ergun Ozbudun, "Islamism, Democracy and Liberalism in Turkey: The Case of the AKP", Routledge, Madison Avenue, New York, 2010, p.143.

(72) رائد مصباح ابو داير، "استراتيجية تركيا شرق اوسطياً ودولياً في ضوء علاقاتها باسرائيل 2000-2011 ط1، دار المنهل للنشر، القاهرة، 2013، ص220.

(73) Tayfun Taskim, 11 Eylul Saldirilari Sonrasi ABD Dis politikasinda ortadogu ve Turkiye-ABD iliskileri, Yuksek Lisans Tezi, Trakya universitesi: sosyal Bilimler Enstitusu: uluslararası iliskiler Ana bilim Dalı, 2010, p.67.

(74) عماد جاد، "اسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (150)، 2008، ص111.

(75) See: Soner Cagaptay and Others, "Regenerating US-Turkish Relations in 2011", Articles, The Washington Institute for Near East Policy, Washington, D.C, 2012, p.3.

(76) See: Fatma Tugce Erol, 11 Eylul 2001'den Gunmuze Turk-Amerikan iliskileri Ve ABD'nin Turk Dis Politikasi, Yuksek Lisans Tezi, Atılım universitesi - sosyal Bilimler Enstitusu-uluslararası iliskiler Ana bilim Dalı, 2013,p.89.

(77) Koc sanli bahadir , 'turk-amerikan iliskilerinde dort tarz – siyaset' , stratejik analiz uluslararası iliskiler dergisi , sayi :63 cilt:6, eylul 2010 ,p.27.